

تقرير عن حلقة نقاش

تحت عنوان "الأبعاد القانونية والأخلاقية لمقاطعة إسرائيل"

عقدت الجمعية اللبنانية لدعم قانون مقاطعة إسرائيل بالتعاون مع المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق حلقة نقاش تحت عنوان "الأبعاد القانونية والأخلاقية لمقاطعة إسرائيل" في قاعة المركز يوم الجمعة بتاريخ 2012/6/22 حاضر فيها معالي وزير العدل الأستاذ شكيب قرطباوي بحضور الدكتور عبد الملك سكرية رئيس الجمعية اللبنانية ومشاركة نخبة من القضاة والأكاديميين والحقوقيين يتقدمهم رئيس مجلس الشورى الدولة القاضي شكري صادر.

إستهل الجلسة الدكتور محمد طي بمقدمة رحب فيها بمعالي وزير العدل وبالسادة الحضور، وعرض خلالها لأهمية تناول موضوع قانون المقاطعة وضرورة مواكبته تشريعاً وتطبيقاً، لاسيما أن القانون الحالي الصادر بتاريخ 1955/6/23 هو قانون قديم نسبياً وقد أثبتت التجارب أنه قاصر عن تغطية كافة جوانب المقاطعة السياسية والاقتصادية، من هنا كانت الحاجة إلى تفعيل قانون مقاطعة إسرائيل عبر تقديم مسودة اقتراح قانون بتعديل القانون القديم أعدّها مدير المديرية القانونية في المركز الاستشاري الدكتور محمد طي.

ومن ثم مهّد السيد عبد الحليم فضل الله لحلقة النقاش مرحباً بمعالي وزير العدل وبالحضور كافة، مثنياً على جهود الجمعية اللبنانية لدعم قانون مقاطعة إسرائيل في تكريس مفهوم ثقافة المقاومة التي تقوم على أولوية مواجهة العدو الإسرائيلي في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العالم العربي، الذي يشهد تغييراً في أنظمة الحكم العربية ستكون له تداعيات مهمة على مستوى العلاقة بين دول المنطقة والعدو الإسرائيلي.

وانتقل بعد ذلك الى الحديث عن المقاطعة بوجهيها السياسي والاقتصادي متسائلاً هل المقاطعة ما زالت سلاحاً فاعلاً في الصراع العربي - الإسرائيلي وخاصة بعد

دخول المنطقة زمن التطبيع؟ وهل أن مفهوم المقاطعة يتعارض مع الانفتاح الثقافي وحرية التعبير؟.

وأجاب السيد فضل الله على هذه التساؤلات، بان المقاطعة كانت وما زالت سلاحاً فعالاً في كافة مراحل الصراع العربي - الإسرائيلي نظراً لآثارها الثقافية والاقتصادية والسياسية التي أوجزها على الشكل الآتي:

أولاً: المقاطعة هي جوهر مقاومة سياسة التطبيع مع العدو "الإسرائيلي".

- إن أهمية المقاطعة تتمثل بأنها أداة وقائية لتوعية الأجيال ضد مخاطر التطبيع الثقافي الذي دأب العدو "الإسرائيلي" على الترويج له في العالم العربي.
- إن المقاطعة هي مفهوم ثقافي يجسد ثقافة المقاومة التي تتاهض التطبيع وتدعو إلى الانفتاح الثقافي مع كافة دول العالم المناصرة للقضية الفلسطينية ومطالب الشعوب المحقة، ولاتتعارض إطلاقاً مع الانفتاح الثقافي وحرية التعبير.
- إن المقاطعة، وخصوصاً في لبنان وسوريا، تكتسب أهمية خاصة لأنهما يمثلان خط ممانعة بوجه المشروع الصهيوني - أميركي في المنطقة ولاسيما بعد سقوط جدار الممانعة في العالم العربي، وبدء مسار ما يسمى "بالتسوية".

ثانياً: المقاطعة الاقتصادية:

لقد أثبتت التجربة العملية أن المقاطعة الاقتصادية هي من أهم أدوات الصراع، نظراً لما تحققه من أهداف أهمها:

- عزل الاقتصاد "الإسرائيلي" وحرمانه من الاستفادة من السوق العربية ومنع الشركات الكبرى من وضع موطئ قدم لها في "إسرائيل".
- تدني دخل الفرد في الكيان الإسرائيلي مما يضعف حركة النمو الاقتصادي لهذا الكيان.
- منع تكريس كيان العدو عنصراً طبيعياً داخل المنطقة العربية، ومنع هيمنته على اقتصاد دول المنطقة.

ثالثاً: المقاطعة هوية سياسية

إن المقاطعة موقف يشير إلى مستوى الوعي العالي لدى المواطن العربي وبتكريس هذا الموقف يتحول إلى ثقافة مجتمع مقاوم بكافة أوجهه وسرعان ما تنمو هذه الثقافة لتصبح جزءاً من سياسة الممانعة التي ترسم معالم الهوية السياسية لكافة شعوب المنطقة ، ومن هنا تعتبر عملية تفعيل قانون مقاطعة "إسرائيل" ضرورية لتكريس القانون كدليل إرشاد سياسي عربي يساهم في إرساء أنظمة ممانعة تتحمل مسؤولياتها في المرحلة المقبلة من الصراع العربي - الإسرائيلي.

وتحدث بعد ذلك رئيس الجمعية اللبنانية لدعم قانون مقاطعة "اسرائيل" الدكتور عبد الملك سكرية، معتبراً أن الصراع مع العدو "الاسرائيلي" هو صراع مع مشروع صهيوني توسعي ارهابي يهدد البشرية والانسانية جمعاء، لذلك يتوجب علينا محاربتة بكافة الاسلحة المشروعة والممكنة ومن اهمها سلاح المقاطعة،مشدداً على ان المقاطعة هي اختبار للوعي والإرادة في عملية الصراع مع العدو الإسرائيلي، وإن المقاطعة هي حق وواجب في آن واحد، داعياً الى توحيد الجهود لتفعيل قانون مقاطعة "اسرائيل" مقدماً المقترحات الآتية:

- توحيد مفهوم المقاطعة بين جميع اللبنانيين.
- وضع آليات لنشر ثقافة المقاطعة في المؤسسات التربوية.
- تنشيط دور وسائل الاعلام عبر تخصيص البرامج الثقافية لتوعية المواطنين حول اهمية الالتزام بالمقاطعة ومقاومة التطبيع.
- تشكيل لجنة متابعة تتبثق عن هذا اللقاء لمتابعة الخطوات العملية لإقرار التعديلات القانونية المقترحة، وسبل تطبيقها.

كلمة معالي وزير العدل الاستاذ شكيب قرطباوي

ثم ألقى الوزير قرطباوي محاضرةً تساءل فيها عما نريد؟! مقاطعة إسرائيل أو مقاومة التطبيع أو كلاهما معاً؟ معزفاً المقاطعة بانها "إجراء تلجأ اليه الدولة لمنع التعامل مع العدو، اي انها أداة لمنع امر معين او فرض تدبير معين". واذاف أن المقاطعة هي وسيلة ضغط سياسي واقتصادي مشدداً على البعد الأخلاقي للمقاطعة نظراً لما تزرعه من حس وطني مقاوم في عقول الأجيال الناشئة.

أضاف قرطباوي أن المقاطعة تكتسب اهمية بالغة في الحرب مع العدو "الإسرائيلي"، فقد نجح العرب في تطبيق سياسة المقاطعة في مرحلة ما قبل توقيع معاهدات السلام، وفي استعمالها اداة للضغط الاقتصادي والسياسي جعلت العدو "الإسرائيلي" يعيش حالة عزلة اقتصادية لوقت طويل، مما اجبر بعض الدول الكبرى على التحرك السياسي نحو تحقيق المطالب العربية المحقة.

اما في لبنان، فإن المقاطعة تحث أولوية لعدة اسباب منها:

- لان المقاطعة هي احدى وسائل ممارسة حق الدفاع عن النفس طالما ان جزءاً من تراب الوطن مازال محتلاً.

- إن اغتصاب فلسطين قد دفع الشعب الفلسطيني إلى اللجوء للبلدان العربية المجاورة ، وقد نال لبنان الحصة الاكبر من اللآجئين مما خلق ازمة سياسية واقتصادية في الداخل اللبناني ، لذا فان المقاطعة تساهم في الدفاع عن القضية الفلسطينية وتدعم حق العودة للآجئين الى اراضيهم واستعادة حقوقهم المسلوبة مما ينعكس ايجاباً على الواقع الاقتصادي والسياسي اللبناني، وعليه تحقق المقاطعة مصلحة وطنية عامة.

وقد ميّز قرطباوي بين نوعين من المقاطعة:

الأول: المقاطعة القانونية الرسمية، والتي تُمثل سياسة وطنية لبنانية تتجسد في المواقف الرسمية للحكومة اللبنانية وفي التشريعات القانونية ذات الصلة.

الثاني: المقاطعة الشعبية، والتي تتمثل في السلوك الشخصي للمواطن النابع من وعيه وإدراكه لأهمية المقاطعة وخطورة التطبيع ، فهي تعبير عن الارادة الذاتية للمواطن العربي التي تحرك كافة تصرفاته اليومية. وشدّد في معرض محاضرته على ضرورة

التكامل بين المقاطعة الشعبية والمقاطعة الرسمية وعلى تعزيز ضرورة الحضور اللبناني الرسمي في المحافل الدولية للدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة حتى لا نسمح للعدو الاسرائيلي باستغلال غيابنا عن المنابر الدولية لمصلحته لان المقاومة هي فعل دفاع وهجوم وليس فعل انسحاب.

واعتبر قرطباوي أن ما يعيق تطبيق قانون المقاطعة بشكل فعّال هو الخلل البنيوي في المجتمع اللبناني المتمثل في الطائفية والمذهبية والتي تكاد تقضي على المواطنة في لبنان. وأشار إلى ضرورة تفعيل مكتب المقاطعة في وزارة الاقتصاد لأنه يمثل مصلحة سياسية وطنية وهي حماية الاقتصاد اللبناني من غزو البضائع "الاسرائيلية" المنافسة إلى السوق اللبنانية.

وختم الوزير محاضرتة بضرورة تكريس المقاطعة سلوكاً وثقافة في المجتمع قبل الشروع في تعديل القوانين الحالية، لأنه وان كان وجود القانون مهم، إلا أن الأهم من ذلك هو قبول الناس به والاعتقاد على تطبيقه.

واختتمت الحلقة بدعوة مدير الندوة د. محمد طي إلى مناقشة التعديلات المقترحة على قانون المقاطعة وإبداء الملاحظات بشأنها، مطالباً لجنة المتابعة المنبثقة عن هذا اللقاء باستكمال الخطوات اللازمة لإحالة مشروع القانون إلى المجلس النيابي..

ملاحظة: نرفق ريبطاً نسخة عن اقتراح القانون المتضمن التعديلات المقترحة.